الجمعية العامة

Distr.: General
7 July 2017
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الخامسة والثلاثون
٦-٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧
البند ٣ من جدول الأعمال

قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧

٣٥/٢١- إسهام التنمية في التمتع بجميع حقوق الإنسان

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه،

وإذ يشير إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وسائر صكوك حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة،

وإذ يشير أيضاً إلى إعلان وبرنامج عمل فيينا، ونتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وإعلان الحق في التنمية، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[(١)]،

وإذ يشير كذلك إلى قرار مجلس حقوق الإنسان ١٤/٣٣ المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، الذي عيّن فيه المجلس المقرّرَ الخاص المعني بالحق في التنمية وحدّد مهامّه الوارد شرحها في القرار المذكور

وإذ يؤكد من جديد أن جميع حقوق الإنسان حقوق عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة، وأن على المجتمع الدولي أن يعامل حقوق الإنسان على نطاق عالمي معاملة منصفة ومتكافئة وعلى قدم المساواة وبنفس القدر من الاهتمام،

وإذ يدرك أن التنمية وإعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية أمران مترابطان ومتعاضدان،

(١) قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ يرحّب باعتماد خطة عام ٢٠٣٠، بما فيها من تعهد بألا يخلف الركب أحداً وراءه، ويؤكد من جديد أن تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة جميعها يسهم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع،

وإذ يؤكّد من جديد أن خطة عام ٢٠٣٠ خطة ذات نطاق وأهمية غير مسبوقين حظيت بقبول كل البلدان وتنطبق على الجميع، وأن أهداف التنمية المستدامة وغاياتها متكاملة وغير قابلة للتجزئة، وهي عالمية بطبيعتها وشاملة من حيث تطبيقها، وتراعي اختلاف الواقع المعيش في كل بلد وقدراته ومستوى تنميته، وتحترم السياسات والأولويات الوطنية، بينما تظل متسقة مع القواعد والالتزامات الدولية ذات الصلة،

وإذ يؤكّد من جديد أيضاً أن انتشار الفقر المدقع يحول دون التمتع الكامل والفعلي بحقوق الإنسان وأن تخفيف حدته على الفور والقضاء عليه في نهاية المطاف يجب أن يظلا في صدارة أولويات المجتمع الدولي، وأنه لا بد من تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق هذا الهدف،

وإذ يكرر تأكيد أنه ينبغي للدول أن تتعاون في ضمان التنمية المستدامة والشاملة للجميع وإزالة العقبات التي تعترض التنمية، وأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يشجع قيام تعاون دولي فعال في هذا الصدد،

وإذ يدرك التطلع المشترك إلى بناء مجتمع للبشرية يربطه مستقبل مشترك،

١- *يؤكد* أن التنمية تسهم إسهاماً مهماً في تمتع الجميع بحقوق الإنسان كلها؛

٢- *يهيب* بجميع البلدان أن تحقق للناس وبالناس ومن أجل الناس تنميةً محورها الناس؛

٣- *يهيب* بجميع الدول ألا تدخر وسعاً لتعزيز التنمية المستدامة، لا سيما في سياق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، كونها تفضي إلى التمتع الشامل بحقوق الإنسان؛

٤- *يرحب* بالجهود الأخرى الرامية إلى تعزيز المبادرات الإنمائية بهدف تعزيز الشراكات والنتائج المفيدة للجميع والتنمية المشتركة؛

٥- *يدعو* جميع الهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة إلى تعبئة الموارد من أجل مساعدة الدول، بناء على طلبها، في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع؛

٦- *يطلب* إلى اللجنة الاستشارية أن تجري دراسة بشأن طرق إسهام التنمية في تمتع الجميع بحقوق الإنسان كلها، وخاصة بشأن التجارب والممارسات الفضلى، وأن تقدم التقرير إلى مجلس حقوق الإنسان قبل دورته الحادية والأربعين؛

٧- *يقرر* أن يبقي المسألة قيد نظره.

الجلسة ٣٦

٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧

[اعتُمد بتصويت مسجل بأغلبية ٣٠ صوتاً مقابل ١٣ صوتاً، وامتناع ٣ أعضاء عن التصويت*. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

إثيوبيا، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، البرازيل، بنغلاديش، بوتسوانا، بوروندي، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، توغو، تونس، جنوب أفريقيا، رواندا، السلفادور، الصين، العراق، غانا، الفلبين، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، قطر، قيرغيزستان، كوبا، كوت ديفوار، الكونغو، كينيا، مصر، المملكة العربية السعودية، منغوليا، نيجيريا، الهند.

المعارضون:

ألبانيا، ألمانيا، البرتغال، بلجيكا، سلوفينيا، سويسرا، كرواتيا، لاتفيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الممتنعون:

بنما، جمهورية كوريا، جورجيا.]

---

* وفد باراغواي لم يُدل بصوته.